

تقرير

واشنطن «نتقم» في ذكرى «خليج الخنازير»:

عقوبات بالجملة على كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا

أخبارت الإدارة الأميركية ذكرى غزو خليج الخنازير لتخُفّ من حملتها على كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا. محللة عقوبات جديدة ضد الدول الثلاث التي اطلق عليها مستشارها الامن القومي لقب «مُثلث الطغيان في اميركا اللاتينية»

لا تفوّت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أي فرصة للتصعيد وتهديد كوبا. آخرها كان قبل أسبوع على خلفية موقف هافانا من الأزمة الفنزويلية ودعمها المستمر لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو. لكن أمس بدأ أن إدارة ترامب قد قررت تكثيف حملتها بالجملة ضد آخر القلاع اليسارية

عبر الاتحاد الاورويي وكندا عن رفض الخطوة الاميركية

المتمردة على الهيمنة الأميركية في القارة اللاتينية: كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، بعدما أعلنت فرض قيود وعقوبات جديدة على الدول الثلاث التي أطلق عليها مستشار الامن القومي، جون بولتون، لقب «مثلث الطغيان في اميركا اللاتينية». بولتون، في خطاب شديد اللهجة في مدينة ميامي، بمناسبة الذكرى الـ 58 لعملية «غزو غزو خليج الخنازير» الفاشلة، التي نفذتها واشنطن لقلب

تقرير

أحدث خطوات التطبيع البحريني: وفد إسرائيلي في المنامة

بعدهما ذكرت وسائل إعلام عبرية أن وفد إسرائيليا الضم مشاركة في مؤتمر للشبكة العالمية لريادة الاعمال، ضم المنامة، «العلاقات امنية». عادت اخرى وذكرت ان الوفد اتم زيارته بالفضل واجرى على هامشها لقاءات مع مسؤوليت بحرينيين

بحية دبوقة

يتعمّد الجانبان الإسرائيلي والخليجي تعمية حقيقة علاقاتهما، بالتشديد على دور «التهديد الإيراني المشترك» في تعزيز التقارب بينهما، لكن تعزيز التقارب رسمياً في ايلول 1994، الحقيقة ان العلاقات قديمة جداً، ومنها ما يعود إلى ما قبل الثورة الاسلامية في إيران. لا يعني ذلك أن الطرفين لا يتشاركان العداء لظهران ربطا بمواقفها الراضية لاحتلال وللانصاع للهيمنة الأميركية، بل إن تسرع هذا العداء حالياً عجل في عام إخراج ما كان في الخفاء إلى العلن. بالأمس، أعلنت إسرائيل أن وفداً رفيعاً من خارجيتها زار البحرين للمشاركة في مؤتمر دولي للتطوير في المنامة، والتقى على هامشه مسؤولين بحرينيين، على

نظام كوبا بقيادة فيدل كاسترو، أعلن عودة القيود المفروضة على التحويلات المالية من واشنطن إلى هافانا، بعدما كانت إدارة أوباما قد رفعتها، مُحدداً مبلغ «الف دولار للشخص الواحد كل فصل». كذلك، أعلن المستشار فرض عقوبات على البنك المركزي الفنزويلي، الذي تتهمه إدارة ترامب بأنه كان له دور فعال في دعم مادورو. كذلك صرح عن عقوبات على شركة الخدمات المالية (Bancorp)، التي زعم أنها «صندوق طائش» لرئيس نيكاراغوا، دانييل أورتيغا.

وأمام جمع من المهاجرين من كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، قال بولتون إن بلاده «تتطلع إلى تهدم أركان مثلت الإرهاب هذا»، واصفا سياسات إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، بأنها منحت هافانا «غطاءً سياسياً لتوسيع نفوذها الخبيث». وفي ما يخص دعم كوبا لفنزويلا، قال بولتون إن الأولى «زديت قوات الأمن الفنزويلية على قمع المدنيين ودعم مادورو»، وحمل هافانا مسؤولية «معاونة الفنزويليين»، مشيراً إلى قول ترامب: «مادورو هو بكل بساطة ذميمة كويبة». ونهى بولتون أبعد من ذلك، حيث تعرض للأطباء الكوبيين المحجورين في فنزويلا بالقول إنه «يجري استخدام الآلاف من الأطباء الكوبيين في فنزويلا كجبايق من قبل مادورو والجهات الرعية الكوبية لدعم عهده الوحشي والقمعي».

بسدوره، أعلن وزير الخارجية الأميركية، مايك بومبيو، أن واشنطن ستسمح بتطبيق قانون



اطلق جون بولتون على الدول الثلاث لقب «مثلث الطغيان في اميركا اللاتينية، (ام ف ب)

يعود إلى أكثر من عقدين، يفتح الطريق أمام رفع الآف الدعاوى القضائية ضد الشركات الأجنبية الموجودة في كوبا. ومما لا شك فيه، أن هذه الخطوة التي وصفتها



اطلق جون بولتون على الدول الثلاث لقب «مثلث الطغيان في اميركا اللاتينية، (ام ف ب)

وزارة الخارجية الأميركية بأنها «قد تستقطب مئات الآلاف من الدعاوى القانونية التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات»، إنما تدرج نظريا للمنفين الكوبيين التقدم

بدعاوى في المحاكم الأميركية ضد المؤسسات التي جنت أرباحها بفضّل شركات تعرضت للناميم بعد ثورة عام 1959 في كوبا.

وفيما رأى بومبيو أن كوبا تهدد مصالح الحكومات المحلية وتهدد الولايات المتحدة، حدد الثاني من أيار/ مايو المقبل موعداً لرفع التعليق الحالي، منبهاً إلى أن «أي شخص أو شركة تتعامل في كوبا يجب أن تلتفت إلى هذا الإعلان». وعزا بومبيو الخطوة الأخيرة إلى إدراك الإدارة الأميركية «الحقيقة المتملة في أن شريط الدعاوى لم يحقق هدف الضغط على كوبا لإدخال إصلاحات ديمقراطية أو كبح جماح» ما سماه «تصدير القمع الكوبي في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي، وخاصة في فنزويلا».

في المقابل، أثار القرار ردود فعل صادمة، خصوصاً للشركاء الاقتصاديين لكوبا، وفي مقدمهم الاتحاد الأوروبي وكندا، اللذان أبديا استياءهما فور إعلان الخطوة، متعهدين بحماية أعمالهما من الدعاوى القضائية. وقد عبّر سفير الاتحاد في هافانا، البرتو نافارو، عن أسفه لهذا القرار لأنه «سيؤدي إلى مزيد من الأرباح للاستثمارات الأجنبية التي تساعد في توفير الوظائف وتدعم ازدهار كوبا».

أما المثلة العليا للامن والسياسة الخارجية، فيديريكا موغبريني، والمفوضة المكلفة بشؤون التجارة، سيسيليا ماستروم، فقد عترتا عن رفضهما للإجراءات الأميركية. (الإخبار، أ ف ب)

تقرير

جولييان أسانج : غرامشي جديد... ينتظر كوربن

العالم، ويراها الكثيرون ذات وزن معنوي يفوق جائزة «نوبل» للسلام وقد تحدث في حفل تسليم الجائزة نواب يساريون أوروبيون من اليونان المتحدة، وربما تعاد محاكمته ويطلق سراحه. من جهة أخرى، هناك إمكانية بقاء لندن خاضعة لسلطات المحكمة الأوروبية العليا، بعد حسم موضوع «بريكست»، سواء بإنعائه بشكل كامل أو تحويله إلى نوع من علاقة تعايش ودي وتقني مع الاتحاد الأوروبي، كما في حالة الخروج أو سويسرا. عندها، يمكن لأصدقاء أسانج في بعض المنظمات الأوروبية ممارسة ضغوط قانونية على لندن تجبرها على وقف إجراءات تسليمه للجانب الأمريكي.

وقد أعلن قبل يومين، في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبوغ، عن فوز أسانج، بالشارجة مع اثنين آخرين ممن كشفوا أسراراً للمصلحة العامة، بجائزة أوروبية رفيعة المستوى، تعتبر أهم جائزة من نوعها في عالم الإعلام الغربي. ويتقن أسانج أسباب لإبانة أسانج وتبرير اعتقاله، فضلاً عن تبرير حق السلطات الأميركية في اعتقاله، على رغم أنه ليس مواطناً أميركياً لكن متقن ذوي قيمة، من أمثال عالم اللغويات الأمريكي نعوم تشومسكي والصحافي البريطاني جون بيلغر، اعتبروا أن ما يجري يرقى إلى مستوى القضية، وأن من يقع في سجن بلمارش هو حرية الصحافة والحق في الإطلاع على المعلومات، التي تدين فساد الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة والدول الخاضعة للولايات المتحدة والكشف عن الجرائم لنفوذها، وجهود الكشف عن الجرائم الهائلة التي ارتكبتها وترتكبها بحق شعوب العالم. وقد شبه تشومسكي ما يتعرض له أسانج بما تعرض له المفكر الإيطالي المعروف أنطونيو غرامشي، الذي سجنه «الفاشيست» لأنه كشف بدوره عن الساليب عمل الطبقات المهيمنة، حتى قضى شهيداً. رسالة تشومسكي كانت صريحة: لقد خسرتا أنطونيو غرامشي، ويجب أن لا يسمح أحرار العالم بخسارة جولييان أسانج، أيضاً، على أيدي «الفاشيست الجدد» الأميركيين.

إلى عدالتها، تتضمّن سحب الاكوادور للحماية عن أسانج وطرده خارج مقر السفارة. وقد التامت من وقتها بالفعل محكمة أميركية في فرجينيا للبتاؤل في توجيه التهم لآسانج، كما استمعت إلى العديد من الشهود، وأعيد اعتقاله مجدداً، رغم انتهاء مدة محكوميتها (سبع سنوات)، وذلك لأنها رفضت تقديم شهادة أمام تلك المحكمة تدين أسانج. الأشهر الـ 12 هي العقوبة القصوى لجريمة خرق الكفالية في قوانين جلاله الملكة، لكن بعض المراقبين راوا فيها ما هو جيد، إذ إن هذه الفترة قد تساعد في توسيع نافذة الأمل في حدوث تحوّل نوعي محتمل في تركيبة السلطة البريطانية، تُحقّن حزب «العمال» من تولى السلطة، سواء منفرداً أو حتى في إطار تحالف وطني يخلق حكومة تديرها ماي اليمينية التوجهات وحليفة واشنطن المقرّبة.

لندن _ سعيد محمد

يقضي جولييان أسانج إيامه في سجن بلمارش شرق لندن، وهو مقر اعتقال يُعرف بين سكان العاصمة البريطانية بغوانتانامو الإنكليزي، إذ إنه مخصص لتوقيف عتاة المجرمين وقادة العصابات ونخبة مهزني المخدرات، كما يحظى بحماية أمنية عالية في كل الأوقات. مؤسس موقع «ويكيليكس» كان قد نُقل تحت حماية مشدّدة من المحكمة المجهّزة له إلى «بلمارش» وحيداً، إلا أن كتاب كان يقرأ فيه لحظة أسرهِ وملايسه التي عليه. وقد تداعى بعض من أنصار أسانج، ونائب يساري في البرلمان البريطاني كما النائب السابق جورج غالاوي، إلى تظاهرة أمام السجن، خلال عطلة نهاية الأسبوع، رافقتها فيها سيارة النقل الشهيرة التي تحمل لوحة لآسانج، وقد أُغلق فمه بعلم اميركي، لكن الأعداد بقبت خجولة، ولا تعكس أهمية الرجل ولا قيمة مساهماته في كشف قطاعات الإمبراطورية الأميركية.

ويقول تقرير من داخل المحكمة إن القاضي لم يكن متعاطفاً أبداً مع القاضي المعتقل، وقد نذد بما وصفه بتدمير سمعة القاضية السابقة التي رفضت طلباً لإطلاق سراحه، بعدما كشفت «ويكيليكس» أن زوجها (اللورد أربونوت) تولى عدة مهمات أمنية خلال عشرين عاماً، منها ما تطلّب تنسيقاً مع حكومة الولايات المتحدة، الأمر الذي اعتُبر غير مناسب لقاضية تحاكم أسانج. لكن السلطات البريطانية المعروفة بعلاقاتها الانتحاقية الطابع بالحليف الأمريكي، غضّت الطرف عن ذلك وقتها. وقد طلب القاضي سجن أسانج 12 شهراً على ذمة قضية اختراقه الكفالة، واحتمالاً في مقرّ سفارة الإكوادور، رغم أن فريق الدفاع أوضح أنه كان خائفاً على حياته من ملاحقة الأجهزة الأمنية الأميركية، مشيراً إلى أنه طلب اللجوء إلى مقر دبلوماسي معروف بالعنوان، ولم يتواز عن الأنتظار.

لكن المحاكمة الحقيقية بدأت عندما اقترب محامي ادعاء من هيئة الحكم، وأعلن أنه حاضر عن حكومة الولايات المتحدة، وقدم لائحة اتهام لآسانج بالتآمر مع المجدنة تشيلسي مانينغ، بسبب نشر وثائق سرية أميركية. وقد لاحظ خبراء قانونيون حضروا الجلسة أن لائحة الاتهام تلك بدت مصوغة بعناية فائقة كي تتضمن جرائم من مستوى التجسس، حتى ولو عُثرت بـ«القامر» فحسب، وذلك كي لا تكون هناك إمكانية للمحاكمة قانونياً بأن الرجل قد يواجه حكم الإعدام، إن سلّم للسلطات الأميركية – وهي عقوبة ممكنة للمتهمين بالتآمر مع المجدنة تشيلسي مانينغ، بسبب نشر وثائق سرية أميركية.

ومن المعروف أن السلطات الأميركية شرعت منذ فوز لينين موريكو، مرشحها للانتخابات الرئاسية الإكوادورية في نيسان/ أبريل 2017، في الإعداد لعملية معقدة لجلب أسانج إلى المحكمة. «الموساد»، الذي يعدّ من ناحية البحرين وزارة خارجية إسرائيل لدى المملكة.»

